الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي يهبط 2,5٪ إلى 72,6 دولارا

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 1,88 دولار ليبلغ 72,63 دولارا للبرميل، بتراجع نسبته 2,5٪، وذلك وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية أمس.
وفي الأسواق العالمية، انخفضت أسعار النفط مع تزايد القلق من ضعف في الطلب العالمي، بينما يقفز الانتاج من أكبر منتجي الخام في العالم، حيث سجل انتاج النفط في الولايات المتحدة وروسيا مستويات قياسية إلى جانب تحرك صعودي كبير في الانتاج من منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك).

خلال تسعة أشهر.. بدفع من نمو الإيرادات التشغيلية

أرباح البنوك الكويتية الأعلى منذ 10 سنوات

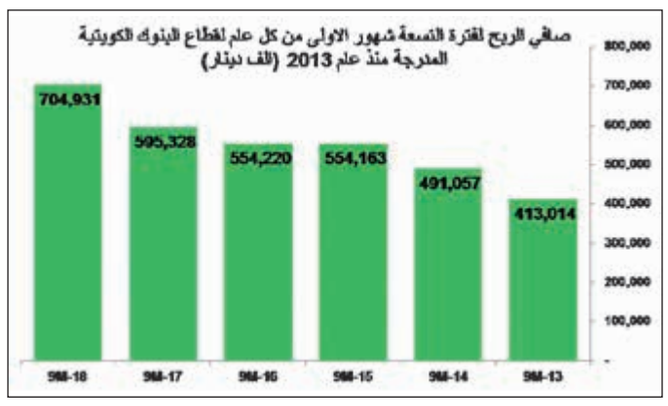

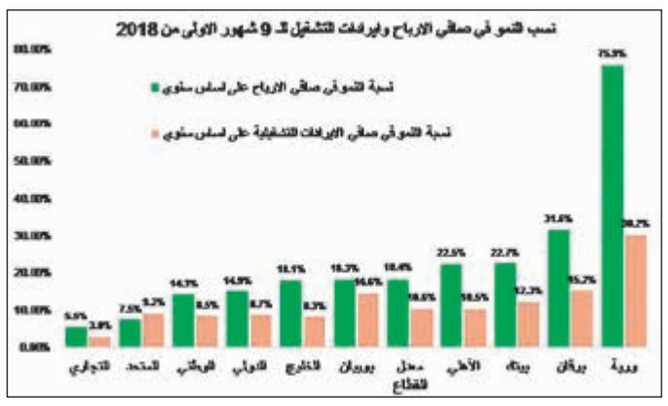

المحلل المالي

نجحت البنوك الكويتية في تحقيق أعلى أرباح فصلية (لفترة تسعة أشهر) على مدار 10 سنوات كاملة حيث حققت أكبر ارباحها في تسعة أشهر منذ الأزمة المالية العالمية منذ بداية العام الحالي حتى نهاية سبتمبر الماضي. ولا يأتي تميز البنوك الكويتية فقط في حجم الارباح وانما طبيعة تلك الارباح والتي جاءت نتيجة لنمو ملحوظ في الايرادات التشغيلية وتأتي تلك الأرباح على الرغم من المخصصات الضخمة التي لولاها لتخطت ارباح البنوك الكويتية المليار دينار في تسعة أشهر.

وحققت البنوك الكويتية المدرجة في بورصة الكويت نتائج مالية جيدة خلال فترة الأشهر التسعة الأولى من عام 2018 حيث شهدت جميع البنوك دون استثناء نموا ايجابيا وعلى اساس سنوي في صافي ارباحها وصافي ايراداتها التشغيلية وارباح التشغيل قبل احتساب مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض القيمة بدعم من ارتفاع اسعار الفائدة وتحسن هامش صافي الفائدة.

بلغ صافي الأرباح للبنوك الكويتية المدرجة لفترة الاشهر الـ 9 الاولى من عام 2018 حوالي 705 ملايين دينار، وتعتبر الارباح الفصلية الاعلى منذ عام 2007 وبنسبة نمو 18,4٪ عن الفترة ذاتها من عام 2017 مدعومة بنمو حجم اعمال البنوك وصافي ايرادات التشغيل للقطاع بنسبة 10,6٪ على اساس سنوي لتسجل 2,13 مليار دينار مقارنة بـ1,92 مليار دينار لفترة الاشهر الـ 9 الاولى من عام 2017 وايضا النمو القوي في ارباح التشغيل قبل احتساب مخصصات خسائر الائتمان الذي بلغت نسبته 14٪ على اساس سنوي لتسجل 1,38 مليار دينار مقارنة بـ1,21 مليار دينار للفترة ذاتها من العام الماضي.

واستطاعت جميع البنوك تحقيق هذه الارباح القياسية بالرغم من ارتفاع مخصصات خسائر الاتمان وانخفاض قيمة الاستثمارات للقطاع المصرفي الكويتي بنسبة 6٪ خلال الاشهر الـ9 لتسجل 546 مليون دينار وبدعم من قوة المركز المالي للقطاع حيث بلغت موجوداته الاجمالية 78,3 مليار دينار وبنسبة نمو 3,5٪ على اساس سنوي وايضا تعظيم حقوق المساهمين التي بلغت للقطاع 8,69 مليارات دينار وبنمو على اساس سنوي نسبته 3,7٪.

والملاحظ ايضا الحفاظ على معدلات نمو مقبولة في المحفظة الائتمانية لتسجل 3,6٪ خلال الاشهر الـ 9 على اساس سنوي بما قيمته 47 مليار دينار (154 مليار دولار) كما في 30 سبتمبر 2018.

توقعات إيجابية

تشير كل التوقعات الى محافظة البنوك الكويتية على تحقيق نتائج مالية إيجابية خلال الربع الأخير من العام الحالي وكذلك تشير أحدث تقارير بيوت الأبحاث إلى ان العام المقبل 2019 قد يحمل افضل نتائج مالية للبنوك الكويتية منذ الأزمة وأرجعت التقارير تلك التوقعات الإيجابية الى مجموعة من العوامل، أبرزها:

- احتمالات رفع الفيدرالي الأميركي الفائدة وما قد يتبعه من رفع بنك الكويت المركزي لسعر الخصم.
- جدية الحكومة الكويتية في زيادة الانفاق الاستثماري وسرعة ترسية وتنفيذ المشروعات.
- بدء تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS9 على مخصصات خسائر الائتمان.
- توقعات محافظة النفط على اسعار مرتفعة تتراوح حول 70 ـ 80 دولارا للبرميل خلال 2019.

فيما تبقى التحديات الرئيسية أمام البنوك الكويتية وبنوك المنطقة بالكامل في امكانية استقرار الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة من عدمه كعامل رئيسي في التأثير على البيئة التشغيلية التي تعمل بها البنوك في دول المنطقة والتي تتأثر كثيرا بتلك المتغيرات.

«الوطني» و«بيتك»

يساهم كل من بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي بأكثر من نصف ارباح قطاع البنوك الكويتية وقد نجح البنكان في الحفاظ على وتيرة نمو ارباحهما بشكل جيد من ايرادات تشغيلية ناتجة عن انشطة مصرفية.

وحقق الوطني اعلى صافي الارباح بين البنوك الكويتية خلال الاشهر التسعة الاولى من عام 2018 حيث بلغت 272,4 مليون دينار وبنمو نسبته 14,3٪ عن الاشهر الـ 9 الاولى من عام 2017 نتيجة الارتفاع في صافي ايرادات التشغيل للبنك بنسبة 8,5٪ لتسجل 662 مليون دينار والتي أتت نتيجة ارتفاع صافي ايرادات الفوائد والتمويل الاسلامي بنسبة 10,5٪ لتسجل 515 مليون دينار. وشكل صافي ارباح الوطني 38,6٪ من صافي الارباح المجمعة للبنوك الكويتية. اما العائد على معدل حقوق المساهمين فقد تحسن وبلغ 11,8٪ اعلى من معدل القطاع الذي سجل 11٪ ومقارنة بـ 10,7٪ للفترة ذاتها من عام 2017.

وكمؤشر على النمو الصحي في الارباح فقد ارتفع ربح التشغيل قبل المخصصات بنسبة 9,7٪ ليسجل 459,7 مليون دينار مدعوما ايضا بانخفاض مخصصات خسائر الائتمان خلال الاشهر الـ 9 الاولى من عام 2018 بنسبة 0,6٪ الى 145,4 مليون دينار.

فيما بلغ صافي ربح بيت التمويل الكويتي خلال الـ 9 أشهر الاولى من عام 2018 نحو 169 مليون دينار (ثاني اعلى ربحية بعد بنك الكويت الوطني) وبنسبة نمو ملحوظ عن الفترة ذاتها من عام 2017 بلغت 22,3٪ بالرغم من ارتفاع مخصصات الائتمان والانخفاض في قيمة الاستثمارات بنسبة 4,8٪ لتسجل 131,1 مليون دينار، حيث كان الأثر إيجابيا لارتفاع صافي إيرادات التشغيل للبنك بنسبة 12,3٪ إلى 589,6 مليون دينار ومنها ارتفاع صافي ايرادات التمويل بنسبة 25٪ لتسجل 405 ملايين دينار. اما معدل العائد على حقوق المساهمين فقد ارتفع إلى 11,8٪ اعلى بقليل من معدل القطاع الذي بلغ 11٪ وأفضل من الـ 9,8٪ المسجلة في الفترة ذاتها من عام 2017. وكمؤشر على النمو الجيد في الأرباح فقد ارتفع ربح التشغيل قبل المخصصات بنسبة 17,9٪ ليسجل 367,5 مليون دينار.

انفراجة في أزمة إيران والسماح لـ 8 دول باستيراد نفطها

تهدئة أميركية ـ صينية.. هل تضع الحرب التجارية أوزارها؟

وكالات: نقلت وكالة بلومبرج أمس الجمعة عن 4 مصادر مطلعة قولها إن الرئيس الأميركي دونالد ترامب يريد التوصل إلى اتفاق مع نظيره الصيني شي جين بينغ خلال قمة مجموعة العشرين في الأرجنتين، والتي ستعقد في وقت لاحق من الشهر الجاري.

وقالت بلومبرج: إن ترامب طلب من مسؤولين أمريكيين البدء في إعداد بنود محتملة لاتفاق تجاري بين الولايات المتحدة والصين، مضيفة أن الاتجاه إلى التوصل لاتفاق محتمل مع الصين عززته مكالمة هاتفية مع الرئيس الصيني شي جين بينغ أول من أمس الخميس.

وعبّر ترامب وشي عن تفاؤلهما بأنه سيتم التوصل إلى حل لخلافاتهما التجارية المريرة قبل اجتماعهما في نهاية نوفمبر بالأرجنتين.

وعلى خلفية احتمال حل النزاع التجاري بين الصين وأميركا بدد النفط خسائر كان قد منى بها في وقت سابق من جلسة أمس الجمعة، وسجل ارتفاعا مع زيادة الآمال في احتمالات أن تحل الولايات المتحدة والصين الخلافات التجارية إلى الضغط على الطلب على الوقود. وسجلت العقود الآجلة لأقرب استحقاق لخام القياس العالمي مزيج برنت 73,04 دولارا للبرميل، بارتفاع قدره 15 سنتا، أو ما يعادل 0,2٪ عن التسوية السابقة.

استثناءات لشراء النفط الإيراني

نقلت بلومبرج أيضا عن مسؤول أميركي قوله إن الولايات المتحدة وافقت على السماح لـ 8 دول بالاستمرار في شراء النفط الإيراني بعد إعادة فرض عقوبات على طهران من الأسبوع المقبل.

وأشار التقرير إلى أن الدول الثماني بينها كوريا الجنوبية، واليابان والهند.

وظل زبائن النفط الإيراني الكبار، وجميعهم في آسيا، يسعون للحصول على استثناءات من العقوبات تسمح لهم بالاستمرار في شراء بعض الخام الإيراني.

وقالت بلومبرج إن قائمة بجميع الدول التي ستحصل على استثناءات من المتوقع أن تعلن رسميا الاثنين المقبل.

وأبلغ مسؤول صيني رويترز بأن المباحثات مع أميركا جارية وبأن من المتوقع أن تكون هناك نتائج خلال اليومين القادمين.

بفضل زيادة إمدادات النفط السعودي والليبي

إنتاج «أوبيك» في أكتوبر.. الأعلى منذ 2016

محمود عيسى

قالت وكالة بلومبيرغ الاخبارية ان إنتاج أوبيك من النفط الخام ارتفع إلى أعلى مستوى منذ عام 2016، حيث عوضت السعودية وليبيا الخسائر الناجمة عن العقوبات الأميركية الوشيكة على إيران، حيث عزز أعضاء الكارتل النفطي البالغ عددهم 15 عضوا الإنتاج بنحو 430 ألف برميل يوميا ليصل إلى 33,33 مليون برميل يوميا في أكتوبر، وفقا لمسح أجرته الوكالة وشمل مسؤولين ومحللين وبيانات تتبع حركة ناقلات النفط.

وأشارت بلومبيرغ الى ان هذا هو أعلى مستوى يسجل منذ نوفمبر 2016 قبل قيام المنظمة بتنفيذ تخفيضات الإنتاج لامتصاص وفرة المعروض العالمي.

وذكرت الوكالة ان سياسة المنظمة انقلبت رأسا على عقب منذ صيف هذا العام، وأصبح شعارها منذ نهاية هذا الأسبوع «الإنتاج بقدر ما نستطيع».

وباتت العقوبات الأميركية ضد إيران تثير القلق من احتمال حدوث نقص في الأسواق قبل نهاية العام. وقد رفعت السعودية انتاجها بواقع 150 ألف برميل يوميا إلى 10,68 ملايين برميل في اليوم الشهر الماضي، وهو أعلى رقم مسجل لدى بيانات بلومبيرغ منذ عام 1962.

ولا يزال هذا الرقم أقل من تقديرات المملكة الخاصة بإنتاجها القياسي الذي تقول انه بلغ 10,72 ملايين برميل يوميا في نوفمبر 2016.

وسجلت ليبيا مكاسب بمقدار 170 ألف برميل يوميا لتسجل أعلى مستوى منذ عام 2013، حيث بلغ إلى 1,22 مليون برميل يوميا.

وخلافا لذلك شهدت إيران هروب العديد من المشترين مع اقتراب عقوبات الولايات المتحدة، وواصلت تخفيض انتاجها الى ادنى مستوى منذ عام 2016، ليصل الى 3,42 ملايين برميل يوميا في أكتوبر، على الرغم من أن تقديرات شهر سبتمبر قد تم تعديلها لتزيد عن هذا المستوى.

بتداولات تجاوزت قيمتها 221 مليون دينار بزيادة 63٪

«بيتك»: العقار ينتعش في سبتمبر.. و«التجاري» يُغرّد خارج السرب

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) إن التداولات العقارية ارتفعت خلال سبتمبر 2018 عن مستواها المحدود في الشهر السابق له، فقد تجاوزت قيمتها 221 مليون دينار في سبتمبر مقابل نحو 136 مليون دينار في أغسطس، مع زيادة شهرية في قيمة التداولات بالقطاعات العقارية باستثناء العقار التجاري، في الوقت الذي ارتفع فيه عدد التداولات العقارية إلى 466 صفقة بعدما بلغت أدنى مستوياتها في أغسطس حين سجلت 310 صفقات، مع ارتفاع ملحوظ لعددها في القطاعات العقارية باستثناء التجاري أيضا الذي تراجع عدد صفقاته في سبتمبر على أساس شهري.

وقد زادت قيمة التداولات العقارية بنسبة كبيرة قدرها 63٪ لتعود في سبتمبر إلى مستويات كانت شهدتها قبل ذلك، مع ارتفاع ملحوظ لعددها فاقت نسبته 50٪ عن أغسطس الذي سجل انخفاضا شهريا كبيرا. كما ارتفع مؤشرا قيمة التداولات وعددها على أساس سنوي حيث زادت قيمتها 33٪ مع زيادة عددها بنسبة تجاوزت 25٪ عن مستوياتهم في سبتمبر من العام الماضي، وقد شهدت قيمة تداولات القطاعات المختلفة زيادة على أساس سنوي، باستثناء العقار التجاري الذي سجل انخفاضا من حيث القيمة برغم استقرار عدد صفقاته.

وتحسن مؤشر متوسط قيمة الصفقة الإجمالية بنهاية سبتمبر عن الشهر السابق له أغسطس، مسجلا في سبتمبر زيادة على أساس شهري نسبتها 8٪ بعدما تراجع في أغسطس بنسبة 40٪، بذلك سجل زيادة على أساس سنوي نسبتها 6٪، وتزامن تحسن مؤشر متوسط قيمة الصفقة على مستوى إجمالي الصفقات مع زيادة شهرية في القطاعات المختلفة بنسبة محدودة في القطاعين السكني والاستثماري وارتفاع ملحوظ في القطاع التجاري، إلا أنه على أساس سنوي شهد مؤشر متوسط قيمة الصفقة تراجعا بنسبة متفاوتة في القطاعات العقارية.

وارتفعت قيمة التداولات في أغلب القطاعات العقارية بنهاية سبتمبر من حيث القيمة، حيث زادت في السكن الخاص بنسبة 51٪، مع زيادة عدد صفقاته 39٪، بالتالي ارتفع متوسط قيمة الصفقة 8٪ على أساس شهري، أما تداولات القطاع الاستثماري فقد زادت قيمتها 74٪، وعددها بما تجاوز 69٪ عن أغسطس، بذلك زاد متوسط قيمة الصفقة في هذا القطاع بنسبة 3٪ على أساس شهري، في حين تراجعت قيمة تداولات القطاع التجاري بنسبة 58٪ مع انخفاض عددها بنحو 67٪ برغم هذا ارتفع متوسط قيمة الصفقة بنسبة 27٪ على أساس شهري، أما على أساس سنوي فقد تراجع متوسط قيمة الصفقة في القطاعين السكني والاستثماري 4٪ و6٪ على التوالي، فيما انخفض متوسط قيمة الصفقة بشكل أكبر في القطاع التجاري بنسبة 57٪ على أساس سنوي.

وفاقت التداولات العقارية 221 مليون دينار بنهاية سبتمبر بزيادة نسبتها 63٪ عن قيمتها التي بلغت حوالي 136 مليون دينار في أغسطس، الذي وصل إلى مستوى محدود نظرا لعوامل موسمية سبق ذكرها منها تزامنه مع موسم الحج وعطلة عيد الأضحى المبارك، ويعود هذا الارتفاع الشهري لقيمة التداولات في سبتمبر، إلى زيادتها في القطاعات العقارية المختلفة، إلا أن القطاع التجاري شهد انخفاضا شهريا ملحوظا في سبتمبر، في الوقت الذي ارتفعت فيه على أساس سنوي قيمة تداولات سبتمبر بشكل كبير أي بنسبة 33٪ مع ارتفاع قيمة وعدد التداولات في القطاعات المختلفة باستثناء التجاري الذي سجل تراجعا.